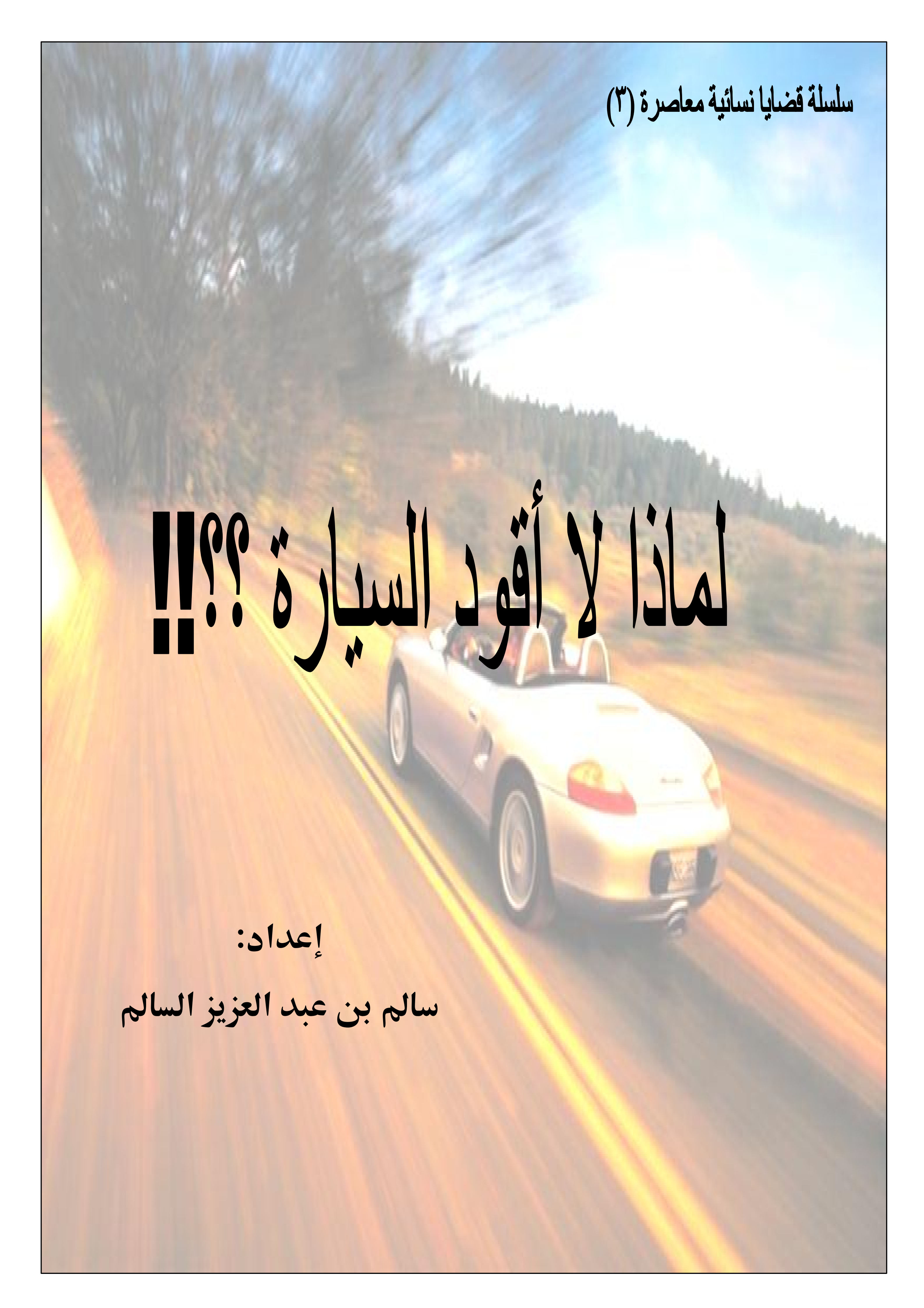


سلسلة قضايا نسائية معاصرة (٣)

لماذا لا أقود السيارة ؟؟!!

إعداد:

سالم بن عبد العزيز السالم

إهداء

إلى من بنَت حياتي

وشكلت قناعاتي

وضحت بالغالي والنفيس من أجلي

إلى أمي

وكل من يشاركها الفكر والبذل والتضحية

أهدي هذا الجهد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره ،ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

فإن قيادة المرأة للسيارة من القضايا المعاصرة التي لا يكاد الحديث في الآونة الأخيرة يتوقف عنها، خاصة في الصحف المحلية، التي أصبح هذا الموضوع يشكل مادة رئيسة لها بين الفينة والأخرى.

وأمام السيل الهادر من الكتابات الصحفية حول هذا الموضوع، رأيت أهمية القيام بدراسة تكشف مضامينه ومحتواه ، لما لذلك من أثر على معرفة حقيقة هذه الدعوة، والموقف الواجب اتخاذه حيالها تأييداً أو رفضاً.

على أني أنبه - وأنا أعرض ما خلصت إليه بعد متابعة **فردية** حول هذا الموضوع - على إحسان الظن ، وعدم اتهام النوايا ، أو ممارسة سياسة الإقصاء لكل فكر مخالف ، إلا أن هذا لا ينافي التنبيه على أن أمانة الكلمة

ومسؤوليتها ، تفرض على كل مسلم أن يتقي الله ويراعي أحكام الشريعة ومقاصدها ، وأن يلتزم بالدقة والموضوعية ، وتحري مصلحة الأمة في كل ما يجري به قلمه وتخطه يمينه.

فما من كاتب إلا سيفنى ويبقي الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه

وقد تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة محاور رئيسة على النحو التالي :

§ المحور الأول : أستعرض فيه وأناقش مبررات المطالبة بقيادة المرأة للسيارة.

§ المحور الثاني : أسعى من خلاله للتعرف على مدى ارتباط هذه المطالبة بدعاوى التحرير المزعوم للمرأة .

§ المحور الثالث : يتضمن بعض فتاوى العلماء ؛ لنرى مدى انسجام ما ورد في المحورين السابقين مع ما تضمنته هذه الفتاوى.

وأسأل الله العون والتوفيق والسداد ، كما أسأله سبحانه أن ينفع بهذا الجهد ، وأن يجعله خالصاً لوجهه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه

سالم بن عبد العزيز السالم

المحور الأول : وقفات مع مبررات المطالبين بقيادة المرأة للسيارة.

أولاً – السائق الأجنبي.

ثانياً – الثقة بالمرأة والمجتمع.

ثالثاً – المرأة تقود في كل البلاد.

رابعاً – عدم جاهزية المجتمع.

خامساً – لا علاقة لقيادة المرأة بالدين.

سادساً – النساء يقدن الدواب.

سابعاً – رفض الجديد ثم الانسياق وراءه.

المحور الأول
وقفات مع مبررات المطالبين بقيادة المرأة للسيارة

هناك عدد من الدعاوى والمبررات التي ذكرت في ثنايا ما نشر في وسائل الإعلام، حول المطالبة بقيادة المرأة للسيارة، وسنقف في هذا المحور وقفات مختصرة مع هذه المبررات والدعاوى؛ لتقويمها والتعرف على مدى دقتها ومصداقيتها من جهة، ومدى وجاهتها من جهة أخرى.

أولاً – السائق الأجنبي:

تحدث الكثير من المطالبين بقيادة المرأة للسيارة عن عدد السائقين في المملكة وحجم تحويلاتهم المالية سنوياً، والمفاسد الاجتماعية والشرعية المترتبة على وجودهم، وأن السماح للمرأة بقيادة السيارة سيجنب المجتمع تلك المفاسد والخسائر التي تنتج عن السائق الوافد.

ومما ورد حول ذلك، ما جاء في كلام سعادة الدكتور محمد آل زلفة – وفقه الله لرضاه – وهو يبرر طلبه بضرورة دراسة مجلس الشورى إمكانية السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، ومما جاء فيه:

– الحد من الأعداد الكبيرة من السائقين الأجانب الذين تقدر بعض المصادر اقتراب عددهم من المليون إن لم يكن أكثر، وهؤلاء السائقين

يستقدمون من بلدان مختلفة، وينتمون إلى ثقافات وأديان ومذاهب مختلفة غريبة على ثقافتنا وعاداتنا، ونوكل لهم توصيل نسائنا وبناتنا أثناء ذهابهن إلى أعمالهن ومدارسهن وجامعاتهن، والمستشفيات والأسواق، وحضور حفلات الأعراس التي تستمر إلى ساعات متأخرة من الليل.

- الأضرار الاجتماعية المختلفة التي يحدثها السائقون الأجانب كثيرة.
- الأضرار الاقتصادية تقدر تحويلات السائقين شهريا بمليار ريال سعودي ١٢ مليار سنويا.
- المخالفات الشرعية بتوافر الخلوة المحرمة مع وجود السائق الأجنبي.
- كثير من السائقين الأجانب تنقصهم مهارات القيادة مما يعرض العوائل لكثير من الحوادث وخسائر في الممتلكات.
- بعض الأسر تصرف الجزء الأكبر من دخلها أجرة للسائق الأجنبي بينما يمكن ربة الأسرة أن تقوم بهذا العمل [عكاظ في ١٤٢٦/٤/١٥هـ، العدد ١٤١٤٩].

ويقول أحد المنادين بقيادة المرأة للسيارة: (ولنجب على السؤال المشروع: أيهما أفضل بيت برب المنزل وربته، أم منزل برب المنزل وربته وسائق لا ينتمي للعائلة لكنه يعرف أسرارها أكثر من أفرادها؟) [الحياة في ١٤٢٦/٤/١٥هـ].

وبالتأمل في هذا المبرر وما كتب حوله، نخلص إلى تضمنه لعدد من المغالطات التي منها:-

١ – المبالغة الظاهرة في عدد السائقين الأجانب وتحويلاتهم ، والتي لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال. فقد أشار الدكتور/ محمد إلى أن هناك حوالي مليون سائق وافد في المملكة وفقاً لبعض المصادر التي لم يسمها ، وتلقى كثير من المنادين بقيادة المرأة هذا الرقم بالتسليم ، بل رددوه في كتاباتهم ، على الرغم أنه يمكن الجزم بمجافاته للحقيقة وبعده عنها ، وعدم تمثيله للواقع بأي شكل من الأشكال. أقول هذا وأؤكده بعد الإطلاع على أرقام وإحصاءات الجهات الرسمية المعنية بالقوى العاملة في مملكتنا حرسها الله والتي أذكر منها :-

(أ) تشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن إجمالي عدد العمالة المنزلية في المملكة بجميع أنواعها - خادمات ، سائقون ، مربيات ، طباخون ... الخ - بلغ في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٥ م **(٩٧٤,٩٥٥)** فرداً فقط .

فإذا كان إجمالي عدد العمالة المنزلية أقل من عدد السائقين المذكور في كتابات المطالبين بقيادة المرأة والمقدر بمليون سائق ، فلنا أن نتساءل عن عدد الخادمات الذي لا يمكن أن يقل بحال من الأحوال عن عدد السائقين ، لندرك حجم المبالغة في تقدير عدد السائقين ، ونعلم أن العدد الفعلي لهم لا يمكن أن يصل إلى نصف تقديرات دعاة القيادة .

(ب) تشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى أن

إجمالي عدد الذكور غير السعوديين الذين يعملون لدى الأسر الخاصة في مختلف المهن بلغ عام ١٤٢٧ هـ [1] **٣٠١.١٤٣** فرداً فقط مما يعني أن إجمالي عدد العاملين لدى الأسر الخاصة من الرجال الوافدين لا يمثل إلا حوالي ٣٠ ٪ من الرقم المذكور لعدد السائقين والمقدر بمليون سائق كما مر . مما يكشف بجلاء المبالغة الكبيرة في تقدير دعاة قيادة المرأة لعدد السائقين الوافدين.

(جـ) أن هذا الرقم(مليون سائق) يفوق إجمالي عدد العاملين في الخدمة المدنية بمن فيهم شاغلي الوظائف العامة (المراتب) والقضاة والوظائف التعليمية (من المعلمين ولمعلمات)، والوظائف الصحية، والمستخدمون وغيرهم، والذين بلغ عددهم في العام المالي ١٤٢٤هـ/١٤٢٥هـ **(٧٦٣.٢٦٥)**(٢) فرداً فقط. أي أن عدد السائقين والمقدر بمليون سائق كما مر يفوق عدد موظفي الدولة المدنيين الرسميين بنسبة تتجاوز **٣١٪** فهل يعقل هذا؟! .

بناءً على ما سبق، يتضح أن هذا الرقم لم يكن نتاج إحصاء دقيق أو تقدير مبني على أسس علمية سليمة ، مما يلقي بظلال من التأمل – على أقل تقدير – في الحجج الواهية التي يتذرع بها من يزج المجتمع

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات نشرة القوى العاملة ١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦) الجدولين ٤٨، ٤٩

(٢) الكتاب الإحصائي السنوي الأربعون مصلحة الإحصاءات العامة جدول رقم ٢ – ٢ ص ١٠ – ٢.

برمته في أتون من الإشكالات المتعددة والمخاطر العظيمة عبر مثل هذه الإحصاءات . خاصة وأنه لم يذكر مصادره ليسهل على القارئ الرجوع إلى هذه المصادر ومعرفة حقيقتها، أهي مصادر تبني دراساتها على أسس علمية أم مجرد توقعات وفرضيات لا تمت إلى المنهجية العلمية بأدنى صلة ؟! والتي أذكر نموذجاً لها بمقالة كتبها أستاذ الاقتصاد المشارك بإحدى جامعاتنا ، والتي أخشى أن تكون من مصادر الدكتور محمد التي لم يسمها، خاصة وأن الأرقام التي ذكرت فيها تتفق مع ما ذكره الدكتور ، إذ يقول أستاذ الاقتصاد المشارك : -

(**أتوقع** أن هناك مليون سائق أجنبي يعمل ويقيم في المملكة العربية السعودية ذلك لأني **(أعتقد)** أن هناك ١٠ مليون سيارة مرخص لها بالسير على طرقاتنا ، ولو **(افترضنا)** أن نصف هذه السيارات للشباب ، هذا يترك لنا حوالي ٥ ملايين سيارة ،ومن هذه الخمس ملايين سيارة لو **(افترضنا)** أن نصفها يستخدم لأسباب مختلفة كتجارة، أو صناعة، أو للخدمات، أو يتم استخدامها من قبل الزوج فإن هذا يترك لنا حوالي ٢,٥مليون سيارة لاستخدام العوائل ، هناك أسر كثيرة لديها سائقون لتلبية احتياجات المنزل، وهناك أسر كثيرة لديها سائقون ، لأن الزوج لديه أعمال أخرى ، وبالتالي هو لا يستطيع أو لا يرغب أن يقوم بتلبية احتياجات الأسرة، وهناك أسر كثيرة فيها سائق، لأنه أساسا ليس فيها زوج ، فهناك المطلقات و الأرامل واللاتي لم

يتزوجن أصلا ، فهؤلاء لهن متطلبات ، كما أن المطلقات والأرامل لديهن أولاد ومدارس ، **وبما أنه** ليس لهن الحق في القيادة ، **وبما أن هناك** متطلبات كثيرة لهذه الأسر ، **وبما أنه** أصبحت الحياة في المدن الضخمة تحتاج إلى سيارة وسائق ، **فإني أتوقع أن هناك أعداداً ضخمة من السائقين الأجانب الذين يتم استخدامهم ، وقد تصل هذه الأعداد إلى مليون سائق أو أكثر**) [عكاظ في ١٩/٤/ ١٤٢٦هـ].

فهل يمكن أن يعول على هذا الاستنتاج الذي توصل إليه الدكتور في مقاله هذا بناء على توقعات وفرضيات لا تستند إلى أي أساس علمي ، بل ليسمح لي أستاذ الاقتصاد المشارك بسؤاله : هل يتفق هذا الأسلوب مع المنهج العلمي السليم للتقدير والتنبؤ؟!!! وهل يمكن أن يعول على مثل هذه التقديرات في قضايا خاصة أو جزئية فضلا عن قضية مجتمعية كبيرة كهذه القضية ؟

٢ – أشير إلى أن تحويلات سائقي المنازل تقدر بحوالي ١٢ بليون ريال سنويا ، استناداً إلى أن هناك مليون سائق ، وإذا عرفنا عدم صحة الرقم الخاص بعدد السائقين ، أمكننا القول أن هذا ينعكس على مقدار تحويلاتهم دون الخوض في الأسس التي بني عليها تقدير متوسط تحويلات الفرد منهم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن قيادة المرأة لا تعني الاستغناء عن كل سائقي العوائل ، بل إن الانخفاض في عددهم نتيجة لقيادة المرأة قد لا يكاد يذكر ؛ وذلك لأن من المهام

الرئيسة للسائق والتي يعترف بها دعاة قيادة المرأة إيصال الأبناء للمدارس ، وهذا لن يتأثر بقيادة المرأة ، وبخاصة إذا كانت المرأة موظفة . يشهد لذلك قول أم نوف - والتي سيق كلامها لتبرير قيادة المرأة - ولكن بالتأمل فيه يظهر أنه يدل على أن هذه القيادة لن تغني عن السائق خاصة فيما يتعلق بتوصيل الأبناء للمدرسة إذ تقول الجريدة : (من جهتها تؤكد أم نوف الجهني أنها تعاني من مشكلات السائقين الرجال ، فنحن لا نعرف شيئا عن خلفياتهم الأخلاقية ، ولكننا مجبرون أن نجعلهم يعيشون مع أطفالنا وأنا كأم يصيبني رعب يومي نعيشه خصوصا أثناء الذهاب للمدرسة. **كما أنني امرأة عاملة ولست متفرغة لمرافقتهم يوميا)** [الحياة ١٤/٤/١٤٢٦هـ].

فإذا كانت غير قادرة على مرافقتهم لأنها كما تقول موظفة وليست متفرغة فكيف ستتمكن من إيصالهم إلى المدرسة يوميا إذا سمح لها بالقيادة؟!! لا شك أنها لن تتمكن من ذلك ، مما يبقي حاجتها للسائق قائمة. كما أن عدد من السائقين يقدمون خدماتهم للرجال مثل بعض رجال الأعمال والرجال الذين لا يستطيعون قيادة السيارة لأي سبب من الأسباب وبالتالي فإن السماح للمرأة بالقيادة لا يعني بالضرورة الاستغناء عن السائق الأجنبي والتخلص من تحويلاته النقدية والسلبيات الأخرى المترتبة على وجوده.

بل لعل من المهم الإشارة إلى أن قيادة المرأة للسيارة ستؤدي إلى

الحاجة لمزيد من محطات الوقود ، ومحلات بيع قطع الغيار ، ومراكز خدمة السيارات - كهرباء ،وميكانيكا ، وسمكرة ، وتنجيد ، وتغسيل ، وغيار زيت ... الخ - وإذا كانت هذه الأعمال كما هو مشاهد تقدم بواسطة العمالة الوافدة فإن هذا يعزز القول بأن قيادة المرأة لن تقود إلى انخفاض يذكر في عدد العمالة الوافدة بل قد تقود إلى زيادتها.

٣ – بلغ عدد الإناث في المملكة اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٥٩سنه عام ٢٠٠٣ م ٤.٦ مليون امرأة[1] ولنا أن نتساءل عن عدد اللاتي سيحصلن منهن على سيارة سيتم استيرادها وسيرها في شوارعنا ، و عن متوسط سعر السيارات المستوردة ؛ لنرى كم سيكلف استيراد هذه السيارات وقطع غيارها الاقتصاد الوطني من المليارات ؟ هذا فضلاً عن التكاليف الضخمة التي سيتطلبها سير هذه المركبات في شوارعنا ، والتي منها الزحام وما يقود إليه من الحاجة إلى توسعة الطرق وصيانتها ، وكذا زيادة رجال المرور ، وإنشاء أقسام نسائية ، وزيادة الحوادث وما تخلفه من خسائر مالية وبشرية كبيرة إلى غير ذلك ، مما يؤكد أن قيادة المرأة ستكلف الاقتصاد الوطني مبالغ ضخمة جداً. كما أنه سيرفع تكاليف الأسرة بشكل كبير أيضاً ، وذلك من خلال حاجة

[1] التقرير السنوي التاسع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي جدول رقم ١٦- ٣ صـ٣٢٧

الأسرة التي فيها أكثر من امرأة في سن القيادة إلى أكثر من سيارة وما يتبع ذلك من مصاريف تشغيلها وصيانتها.

وبغض النظر عن كل ما سبق من التبعات الاقتصادية والتكاليف المالية الضخمة لقيادة المرأة على الفرد والمجتمع، فإن صيانة الأعراض وحفظ العورات مُقدّم عند أصحاب الفطر السليمة، فضلاً عن أتباع الرسالة الخالدة على حفظ الأموال، وإذا كان الشاعر الجاهلي يقول:

أصون عرضي بمالي لا أدنسه لا بارك الله بعد العرض في المالِ

فإن لنا أن نقول:

أصون عرضي بروحي لا أدنسه لابارك الله بعد العرض في الروح

فلا بارك الله في روح لا تقدم رخيصة دفاعاً عن عرضها وشرفها، فتخسر في الدنيا العز والشرف والكرامة، وفي الآخرة المنزلة العالية الرفيعة منزلة الشهداء، حيث ثبت عن المصطفى ﷺ قوله: ((من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد))[1].

٤ – ركز الطرح المطالب بقيادة المرأة للسيارة، على المقارنة بين ركوب المرأة مع السائق الأجنبي و قيادتها للسيارة بنفسها، وتبنى القول بأن قيادتها بنفسها أخف ضررا من ركوبها مع سائق أجنبي، وكأنه لا يوجد خيارات أخرى في هذا المجال، على الرغم من وجود عدد من

(١) النسائي برقم (٤٠٩٥).

الخيارات فيما أحسب والتي ليس من الضرورة أن يدركها كل منا ، إلا أن فتح المجال للبحث والتأمل سيؤدي بلا شك إلى العديد من البدائل ، ويتيح بالتالي الفرصة لاختيار أفضلها ، ولعل مما يساعد على إيجاد البدائل في هذا المجال تحديد حاجات المرأة للسيارة ، ومن ثم العمل على البحث عن أفضل السبل لتلبية هذه الحاجات ، وبالنظر إلى هذه الحاجات نجد أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين :

- حاجات دورية منتظمة ، مثل الذهاب إلى العمل والدراسة فهذه تتكرر كل يوم تقريبا ولها مواعيد ثابتة .
- حاجات غير دورية وليست منتظمة ، مثل حاجة المرأة إلى زيارة الأهل ، والذهاب إلى السوق و المستشفى ونحو ذلك.

إذا كان الحال كذلك فلعل من الخيارات المطروحة لتلبية حاجات المرأة المنتظمة للسيارة النقل العام ، والذي له تجارب حالية ، وإن كانت لا ترقى إلى المستوى المطلوب ، إلا أن تطوير هذا الخيار من خلال إيجاد وسائل نقل عامة تتوافر فيها كافة سبل السلامة و الراحة ، ويقودها مواطنون أكفاء موثوق بهم ، ترافقهم إحدى محارمهم ، وتراعي الدقة و الانضباط في مواعيدها ، سيجعل هذا الخيار مثاليا لمثل هذه الحاجات ، ليس على مستوى النساء فقط بل وعلى مستوى الرجال خاصة في ظل الكثافة المرورية التي أصبحت من أبرز سمات شوارع مدننا الرئيسة ، مما جعل جزءاً كبيرا من أوقاتنا يهدر أثناء تنقلاتنا اليومية ، وبالتأمل في هذا الخيار نجده يتفق مع ما هو معمول به في معظم دول العالم ، وكذا مع الحلول

المقترحة لورشة العمل التي نظمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بعنوان : (نحو تطوير نظام نقل عام آمن وفعال في مدينة الرياض — التحديات والفرص المتاحة -) والتي كان من توصياتها : (أن معدل النمو الذي تشهده المدينة ومعدل ملكيات السيارات في المدينة يؤكد عدم تمكن نظام النقل الحالي من توفير احتياجات التنقل المتوقعة مستقبلا.

كما تؤكد الخبرات والتجارب العالمية أن تطوير شبكات الطرق لن يستطيع بمفرده الإيفاء باحتياجات التنقل ، **وأنه لا بد من وجود نظام نقل عام** يساهم في سد احتياجات التنقل في مدينة الرياض ، <u>كجزء من نظام نقل شامل</u>)[1] .

بالإضافة إلى ذلك فإن لهذا البديل كثير من المميزات منها :

- موافقته لتعاليم الدين - وكفى بها ميزة - .
- توفيره لآلاف الفرص الوظيفية للمواطنين.
- إتاحة فرص استثمارية جديدة للمواطنين.
- الوفر الاقتصادي للأسرة ، فبدلا من توفير سيارة وسائق للمرأة ، أو سيارات بعدد النساء في الأسرة وما يتبع ذلك من مصاريف التشغيل والصيانة ، فإن عائد استثمار قيمة سيارة واحدة قد يغطي رسوم النقل العام.

أما حاجات المرأة غير المنتظمة للسيارة فإننا نرى كثيرا من الأولياء يقومون

[1] www.arriyadh.com راجع موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على الشبكة العنكبوتية

بها بأنفسهم ، إذ أنها من صميم واجباتهم ومسؤولياتهم التي يلزمهم القيام بها ، لذا فلا بد من العمل على إحياء دور ومسؤولية الرجل - زوجا كان أو أبا أو ابنا أو أخا - في الأسرة، لا أن نشجع ونعين على تضييع هذه المسؤولية ، وإهمال هذا الدور مهما كانت الأعذار والحجج ، ولكن مع هذا فلا بد من التنبيه على أمرين رئيسين هما :

أ – أن تعلم المرأة أنها مأمورة شرعا بالقرار في البيت والعناية بشؤونه ، وأن خروجها منه للحاجة إنما هو استثناء من ذلك، وبالتالي عليها أن لا تكون خراجة ولاجة ، لحاجة ولغير حاجة ، ثم تطلب من الرجل التفرغ لذهابها وإيابها بحجة مسؤوليته عنها.

ب – أن يدرك الرجال والنساء أهمية تنظيم الوقت ، والتخطيط المسبق لقضاء الحاجات ، حتى يمكن القيام بكافة المسؤوليات بأفضل شكل ممكن.

إنني - وأنا أطرح هذا الخيار الذي أراه أفضل من الخيارين المطروحين - لا أزعم أنه أفضل ما يمكن التوصل إليه في هذا المجال ، إلا أني أؤكد من خلاله أننا متى ما اتقينا الله سبحانه ، واستعنا به ، وأخلصنا له النية والقصد ، ثم استفرغنا الجهد في البحث والتأمل، لن نعدم الحلول والبدائل التي تحقق مصالحنا، وتتفق مع تعاليم ديننا السمحة .

٥- أشير إلى توافر الخلوة بالمرأة مع وجود السائق الأجنبي ، ومع التسليم بالمفاسد والمخالفات الشرعية المترتبة على وجود السائق الأجنبي ، والتي قد

يكون منها الخلوة المحرمة شرعا ، إلا أن من الواضح أن الخلوة ليست لازمة لذلك لا تنفك عنه بحال من الأحوال ؛ إذ نرى كثيراً من الأسر تعالج ذلك من خلال الحرص على أن يكون السائق محرماً للخادمة ، مما يجعلها تقوم بعمل مزدوج الخدمة ومرافقة السائق عند تنقل الأسرة ، كما يعمد البعض إلى تجاوز الخلوة من خلال عدم ترك المرأة تركب لوحدها مع السائق ، مثل أن يكون أكثر من امرأة ، أو يقوم أحد الأبناء بالمرافقة ونحو ذلك من السبل ، والتي وإن منعت الخلوة ، إلا أنها كما نرى لا تلغي المفاسد المترتبة على وجود السائق العائلي ، مما يجعل خيار تلبية حاجة المرأة للسيارة عن طريق سائق العائلة خياراً غير مرغوب فيه شأنه شأن تولي المرأة قيادة السيارة ، والذي يترتب عليها مفاسد لا تقل عن مفاسد السائق وبالتالي ، لابد من البحث عن خيارات أخرى كما مر .

ولعل من المناسب - ونحن نسلم بالمفاسد والمخالفات الشرعية المترتبة على السائق الأجنبي والتي قد يكون منها الخلوة كما سلف - أن نشير وننبه على ما يقع من الخلوة والاختلاط بالخادمات وهو أمر سكت عنه دعاة قيادة المرأة للسيارة حسب اطلاعي ، إذ لم أرى غيرتهم تشمله على الرغم من انتشاره ومخالفته للشرع وخطره على المجتمع يقول سماحة الشيخ الوالد عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - متحدثاً عن هذا الخطر بعد أن تحث عن خطر السائقين (أما الخادمات فلا يقل خطرهن عن أولئك بسبب اختلاطهن بالرجال وعدم التزامهن بالحجاب والتستر وخلوتهن بالرجال داخل البيوت وربما تكون شابة وجميلة وقد

تكون غير عفيفة....)[١] لذا لابد من التنبه لهذا الخطر والعمل على توقيه .

ثانياً – الثقة بالمرأة والمجتمع :

يرى المطالبون بقيادة المرأة أن حرمانها من القيادة يعد نوعاً من عدم الثقة بها وبمجتمعها بل يعد اتهاما وإساءة ظن بهم.

يقول أحدهم : (لماذا افترض الشيخ الفوزان سوء الظن بالمرأة) [الوطن في ١٨/٤/١٤٢٦ هـ]، ويتساءل آخر : (هل المرأة جديرة بالثقة أم لا) [الشرق الأوسط ١٦/٤/١٤٢٦هـ]، ويقول ثالث : (الذريعة الطاغية عند كل الرافضين لقيادة المرأة للسيارات هي الحفاظ على العفة ، والقضية هنا لها أكثر من وجه ، فإما أن نساءنا ينتظرن قيادة السيارة حتى يسعين في الأرض عهرا ، وهذا الوجه يحتاج إلى إعادة نظر ، لأن ذلك يتضمن اتهاما وهميا ضد النساء جميعا لا مسوغ له في ميزان العدل الإسلامي ، أو أن هؤلاء الرافضين قيادة المرأة للسيارة يرون المجتمع السعودي قطيعا مفترس من الذئاب ، وأن أفراده سوف يتقافزون على النساء في سياراتهم ، وهذا اتهام آخر ، فمتى يكف هؤلاء عن ذلك ، ومن يحمي المجتمع منهم؟) [الجزيرة ١١٩٤٨في ٨/٥/١٤٢٦هـ].

إن المتأمل في هذه الدعوى يرى فيها محاولة من مؤيدي قيادة المرأة إلى كسب المرأة والمجتمع إلى صفهم، وتأجيج مشاعرهم تجاه المعارضين ، فمن ذا الذي

---

١ نصيحة المسلمين وفتاوى بشأن الحرم والسائقين وخطره على الأسرة والمجتمع لسماحة الشيخ عيد العزيز بن عبد الله بن باز والشيخ عبد الله بن صالح القصير ص٦.

يرضى بالنظر إليه بعين الريبة والشك وعدم الثقة والاحترام؟!! إلا أن الناظر في تعاليم الإسلام يرى تضمنها جملة من الأحكام المنظمة لحياة الرجل والمرأة ، ومن هذه الأحكام ما يشترك فيه الرجال والنساء، ومنها ما يختص بالرجال، ومنها ما يختص بالنساء ، وقد يرى البعض أن في هذه الأحكام اتهاماً لهذا الجنس أو ذاك ، كما هو الحال في موضوع منع المرأة من قيادة السيارة الذي أفتى به نخبة من كبار علمائنا - كما سيرد إن شاء الله تعالى - ولكن حقيقة الأمر ليست كذلك مطلقاً إذ نجد أن الخطاب في جملة من هذه الأحكام موجه إلى صفوة هذه الأمة رجالاً ونساء كما في قول الله I : **(وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعاً فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاء حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ)** [الأحزاب: ٥٣]، فهذه الآية موجهة أصلاً إلى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وصحابة المصطفى r .

وقوله سبحانه: **(يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفاً ❖ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)** [الأحزاب: ٣٢ – ٣٣]، وقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاء الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً)** [الأحزاب: ٥٩]، فهل يعني هذا اتهام أمهات المؤمنين وصحابة المصطفى r رجالا ونساء وعدم الثقة بهم؟!! لاشك أن هذا من المحال، ولكن الأمر لا يخرج عن علم الله بخلقه وطباعهم وخصائصهم ، وبالتالي فقد شرع لهم ما يتفق مع خلقهم ، ويحقق حاجاتهم ومصالحهم ويضمن سلامتهم وسعادتهم في الدارين ، فالله I عندما ركب في الرجال

والنساء ميل بعضهم إلى بعض منع أسباب الفتنة والإثارة ليس اتهاما لهم ، ولكن حفظا وحماية ، فمن التزم أحكام الله سبحانه نجا بإذن الله ، ومن عد ذلك اتهاما له فأعرض عنها ولم يعرها اهتمامه هلك ، ومثال ذلك قائد السيارة يرى في طريقه لافتة تحذره من منعطف خطر مثلاً في طريقه ، فتطالبه بالحذر وخفض السرعة ، فإن قال إن في هذه اللافتة اتهاماً لقدرتي على القيادة ومهارتي فيها ، وازداد سرعة إلى سرعته وشروداً إلى شروده ، فالنتيجة المتوقعة هلاكه ، وأما إن فهم من هذه اللافتة تنبيهه إلى أمر قد يقع فيه كل قائد ، وأنها موجهة أصلاً لمن يحسن القيادة ويلم بتعاليمها ، وأخذ الحيطة والحذر سلم بإذن الله سبحانه ونجا.

لذا فعلى الرجال والنساء أن لا يتعاملوا مع هذه الأحكام بتعال وترفع ، وأن لا ينظروا إليها على أنها اتهام وإساءة ظن بهم ، بل عليهم أن يدركوا أن التزامهم بها دليل على أنهم أسوياء أصحاء ، إذ أن الأصحاء الأسوياء هم المقصودون بها أصلا ، ثم ليتأمل نساؤنا بالذات موقف صفوة نساء الأمة من هذه الأحكام ، فعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : «رحم الله نساء المهاجرين الأول لما أنزل الله تعالى : **﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾** [النور : ٣١] شققن مروطهن فاختمرن بها وفي رواية أخذن أزرهن فشققنها من قبل الحواشي فاختمرن بها»[1] .

فكانت استجابتهن رضي الله عنهن سريعة ومباشرة ، وهذا عنوان الإيمان

[1] البخاري رقم ٤٧٥٨ ورقم ٤٧٥٩]

الراسخ والتصديق الجازم ، فإن تمايز الإيمان والتصديق يكون بسرعة الاستجابة ودقتها ، فهؤلاء النسوة - رضي الله عنهن - آمن وصدقن ، فعملن ليوم قال عنه سبحانه : **(يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** [الحديد : ١٢].

أخيراً لعل فيما سبق ليس رفع التوهم فحسب بأن في الأحكام الشرعية - سواء ما كان منها مبنياً على النصوص الشرعية المباشرة ، أو تلك المبنية على القواعد الكلية والقياس المعتبر - اتهاما وإساءة ظن بالمجتمع الإسلامي ، أو بعض أفراده ، بل إن فيه رفعاً لما قد يتوهمه البعض من التناقض في تطبيق هذه الأحكام على مجتمع يرى أنه مجتمع فضل وخير وصلاح ، كما جاء في كلام أحد دعاة قيادة المرأة ، إذ يقول : (كنت قد عزمت على تخصيص هذا المقال عن قيادة المرأة للسيارة والضجة الكبيرة بل والصورة المرعبة التي صورها البعض في سياقة المرأة للسيارة عندنا. كأننا من المتوحشين الذين لا تحكمهم أي أخلاق ، رغم أن نفس هؤلاء يصورون مجتمعنا على أنه **مجتمع الفضائل والقيم ، أي تناقض هذا نعيشه**) [الرياض ٢٧/٤/ ١٤٢٦هـ] إذ تبين أن هذه الأحكام موجهة أصلا لأفضل المجتمعات وأطهرها وأصلحها ، وبالتالي لا يصح أن يعترض على تطبيق الأحكام بحجة صلاح المجتمع وفضله ، بل إن من علامات وأسباب هذا الصلاح الالتزام بأحكام الشرع وحدوده .

ثالثاً – المرأة تقود في كل البلاد :

يشير البعض إلى أن المرأة تقود السيارة في كل بلاد الدنيا ، بما في ذلك الدول العربية والإسلامية ، وبالتالي يرى في ذلك مبرراً للمطالبة بقيادتها في هذه البلاد ـ حفظها الله وحماها ـ، يقول أحدهم : (إن قيادة المرأة للسيارة تعتبر في نظر العالم كله حتى في الدول الإسلامية الأكثر عددا وسكانا ، والدول الإسلامية الأخرى تعتبر قيادة المرأة للسيارة مسألة عادية ، إن لم تكن محسومة وتجاوزها التفسير والاجتهاد) [المدينة في ١٤٢٦/٤/٢٥هـ] .

ويقول آخر : (الفكرة المضادة لقيادة المرأة السيارة ، أو التصدي المطلق لها ، لم تعد قضية حكيمة ، فالعالم الذي تحول إلى قرية صغيرة يجعل هذا السؤال على كل لسان وخصوصا على لسان الجيل الجديد القادم ، والذي يبحث عن القناعة ومن حقه أن يسأل ، ومن حقنا أن نجيب لماذا نحن الدولة الوحيدة في العالم التي لا يسمح فيها للمرأة بقيادة السيارات؟ ويجب أن تكون إجابتنا مقنعة وعلمية فلا يمكن أن تكون الإجابة بأن كل العالم خطأ ونحن على صواب أو كل العالم منجرف إلى الهاوية ونحن مجتمع الصفوة أو كل العالم غافل عن المخاطر ونحن العقلاء) [الوطن ١٤٢٦/٤/٢٠هـ].

حول هذا المبرر نقول : إن مظاهر التميز لمملكتنا حرسها الله وحماها من كل سوء لا تنحصر في عدم قيادة المرأة للسيارة ، بل تتعداها إلى الالتزام بالكثير من الأمور الشرعية ، والتي من أهمها في شأن المرأة التعليم والعمل البعيدين عن الاختلاط ، مما جعل نساء هذه البلاد متميزات على عموم نساء الدنيا ، بسترهن

وحشمتهن وعفافهن وحيائهن ، فهل يراد أن تنقض عرى هذا التميز عروة عروة ، حتى يبقى التزامنا بكثير من تعاليم ديننا اسما بلا رسم ، وأثراً بعد عين ، كما حدث في كثير من أقطار المعمورة بما في ذلك البلاد الإسلامية ، والتي غدا فيها ابتذال النساء وتكشفهن واختلاطهن بالرجال في كل مكان بما في ذلك مقاعد الدراسة ومكاتب العمل سمة ظاهرة لا تحتاج إلى شاهد أو دليل ، يقول الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن انتشار السفور في بلاد الدنيا : (حتى الشام التي كانت الملاءة السابغة ، وفيها الغلو في حفظ الأعراض ، وستر العورات ، خرج نساؤها سافرات حاسرات ، كاشفات السواعد والنحور)[1] بل ويشير أحد دعاة قيادة المرأة إلى أن النساء يقدن في الدول العربية والأجنبية بمظهر غربي إذ يقول : (ذهبت في عطلة الأسبوع إلى دبي بصحبة عائلتي ، وفي الطريق من المطار ونحن نقيس الاختلافات التي تشهدها دبي كل شهر ، استيقظت في الدقيقة الأولى على شهقة انطلقت من ابني الراكب بجانبي . بسم الله عليك وشفيك؟

أشار بأصبعه إلى السيارة التي بجانبنا : امرأة تسوق سيارة!! وقلت : خير إن شاء الله وهل هي المرة الأولى التي تشاهد فيها امرأة تسوق؟ قال لي لا ولكن أول مرة تسوق بعبايتها وحجابها ، أنا اعتدت على رؤية **النساء يقدن في البلاد العربية والأجنبية بمظهر وملبس غربي** ، ولكنني عندما رأيت الإماراتية تسوق بعباءتها ،

(١) نحو وعي إسلامي رسالة إلى ابني وابنتي للشيخ علي الطنطاوي ص ٥.

شعرت للحظة أنني في الرياض) [الشرق الأوسط في ١٤٢٦/٤/٢٣هـ].

على أن هذا لا يعني عدم وجود العفيفات المحتشمات الحييات في كافة أقطار المعمورة ، لاسيما في الدول الإسلامية ، فالخير باقٍ في الأمة لا يحده زمان ولا مكان، ولكن المراد أن التنظيمات التي جعلت السفور والاختلاط أصلا في مختلف مناحي الحياة ، وعلى رأس ذلك التعليم والعمل ، أفسدت الفطر ، وقضت على الغيرة والحياء ، وجعلت **الصورة الظاهرة** للمرأة المسلمة لا تختلف كثيراً عن المرأة الغربية ، يقول الشيخ مصطفى صبري : (فقد كانت مسألة المرأة وقبل زمان غير بعيد أعظم فارق بين الشرق والغرب ، والإسلام وغيره في المجتمع ، حتى إنه لم يكن يخطر بالبال أن يجد الغرب في امرأته المكشوفة مقلدا من الشرق المسلم ، المشهور بغيرته على نسائه مهما قلد في غيرها ، لكن الأسف أن غيرته على نسائه زالت مع غيرته على إسلامه ، ربما كان زوال الأولى جزاء من الله تعالى في الدنيا على زوال الثانية)[1] **فإذا كان الاختلاط والتبرج والسفور** ونحو ذلك من المخالفات الشرعية البينة هو السمة الظاهرة لنساء العالم في هذا الزمان ، **فهل يكون النصح للأمة** وطلب الخير لها بالدعوة إلى الاقتداء بهذا الواقع ، أم التحذير منه وبيان عواقبه الوخيمة في الدنيا والآخرة؟! بل ودعوة المسلمين في أنحاء المعمورة لمراجعة المسيرة والعودة إلى جادة الحق ، أما إجابتنا لكل من يسأل عن سر تميزنا عن العالم فيجب أن يكون بكل وضوح وبساطة : أننا مسلمون ،

(١) قولي في المرأة مصطفى صبري ص ٩.

ونسعى وسعنا لاتباع تعاليم ديننا وأحكامه ، لا نلتفت لمن خالفنا في ذلك مهما كثر عددهم وتنوعت انتماءاتهم ، على أن يصحب ذلك بالأدلة الشرعية والقواعد الكلية المستمدة منها هذه الأحكام ، وربط ذلك بواقع المخالفين وما آل إليه حالهم من انحلال خلقي تأباه الفطر السليمة فضلا عن الديانة الخاتمة. وقبل أن أنهي الحديث عن هذا المبرر ، أشير إلى أن الكثير من الانحرافات والمخالفات الشرعية يسعى لتمريرها من خلاله ومن الأمثلة التي تزامن طرحها مع هذه الحملة الشعواء للمطالبة بقيادة المرأة للسيارة ما تناولته الأقلام حول الرياضة النسائية وضرورة تعميمها على كافة دول العالم كشرط لمشاركة هذه الدول في الأنشطة الرياضية الدولية ، يقول أحدهم : (سوف لن يسمح لأي دولة في هذا العالم بالمشاركة في أية نشاطات رياضية دولية ، أو بالالتحاق بالاتحادات المعتمدة ، ما لم تشترك المرأة في مختلف الأنشطة الرياضية ، أو على الأصح ، لن يكون لأي دولة أي وجود على خارطة المشاركة الدولية أي أن على هذه الدولة أو تلك أن تغلق جميع الأبواب على نفسها وأن تنعزل عن هذا العالم وأن تعيش وحدها) [الوطن ١٦٩٠].

رابعاً – عدم جاهزية المجتمع :

على الرغم من أن المطالبة بقيادة المرأة للسيارات ليست جديدة ، بل تكررت مرات ومرات ، إلا أن المطالبة هذه المرة حاولت تجاوز الأسباب الشرعية لمعارضتها ، ورمت سبب المعارضة على عدم تطور المجتمع بالمستوى الذي يؤهله

لممارسة هذه التجربة ، يقول أحدهم : (من الجنون المطالبة بقيادة المرأة السيارة في هذا الوقت ، فالمجتمع السعودي بشبابه لم يتطور لتقبل مثل ذلك) [الحياة العدد ١٥٣٩٤].

ويقول آخر : (وإنما جاؤوا من الباب إياه ، وهو(سد الذرائع) وبدؤوا يبررون أن الوضع في مجتمعنا لا يسمح ، والمجتمع غير جاهز ، وجميل أن الغالبية رمت العيب هذه المرة على المجتمع ، وليس على المرأة كما هي العادة ولكل مجتمع ظروفه) [الوطن ١٤٢٦/٤/٢٤هـ].

ولعل من المهم التنبيه إلى ما في هذه الدعوى من المخاطر الكبيرة ، والتي يوهم المجتمع من خلالها أن قيادة المرأة لا إشكال **ولا مخالفة شرعية فيها ولكن الإشكال في المجتمع ذاته** ، فهو الذي لم يتطور كما يقولون ، ولنا أن نتساءل عن التطور المراد؟ فلا نجد جوابا إلا أن يكون المراد قتل الغيرة لدى الرجال ، والقضاء على الحياء عند النساء ، وانتكاس فطرة الجميع ، حتى يروا المنكر معروفا ، والمعروف منكراً ، فيمسخ المجتمع كما مسخ غيره. عند ذلك فقط سيقبل المجتمع قيادة المرأة وما يتبعها من دعاوى أدعياء حقوق المرأة وتحريرها المزعوم ، والذي لا ينفك بحال عن الدعوة لقيادتها ، كما سينكشف ذلك جليا فيما نذكر في المحور الثاني من هذا الكتاب بإذن الله تعالى ، لذا فإن التطور المراد **هو تطور إلى الهاوية** ، إذا بلغه المجتمع لا قدر الله أصبح مهيئاً لتقبل قيادة المرأة وكثير من الأمور التي يرفضها الآن ليس لعدم تضمنها مخالفات شرعية ، ولكن لأنه ألف هذه المخالفات فلم يعد ينكرها ، فأصبح حاله مع هذه المنكرات كحال من يدمن

الحياة بين الجيف وعفن الأقذار ، فإنه يفقد الإحساس بنتنها وعفنها ، ولكن هذا لا يعنى أن النتن والعفن قد زال .

لذا لابد من التنبه إلى هذه الدعوى ، والتحذير منها ، على أن مما يجب التنبيه عليه هنا أيضاً أن قبول المجتمع لن يأتي دفعة واحدة ، ولكنه يأتي **عبر التدرج الذي يقودنا إلى الهاوية دون أن نشعر.** مما يتطلب منا وعياً وعملاً دائباً لمتابعة مسيرتنا وتسديدها وفقاً لأحكام الشرع المطهر يقول الأديب / أحمد أمين وهو يتحدث عن التغيرات التي حدثت لمجتمعه المصري المسلم "وأسفرت المرأة وكانت أمي وأخواتي محجبات - لا يرين الناس ولا يراهن الناس إلا من وراء حجاب - وهكذا من أمور الانقلاب الخطير ، ولو بعث جدي من سمخراط ورأى ما كان عليه أهل زمنه وما نحن عليه اليوم **لجن جنونه** ، ولكن خفف من وقعها علينا أنها تأتي **تدريجياً** ، ونألفها **تدريجياً** ، ويفتر عجبنا منها وإعجابنا بها على مر الزمن ، ويتحول شيئاً فشيئاً من باب الغريب إلى باب المألوف ".[١]

ويقول الدكتور عبدالكريم بكار " لكن الخطر الأعظم الذي يهدد الأمم والثقافات والحضارات جميعها بالانحراف والفناء هو ذلك التغير البطيء المتدرج الذي يخترقها من أضيق المسام وبمنتهى التؤدة ، على نحو ما يحدثه توالي قطرات الماء في صخرة " إلى أن قال " حيث تصبح كل حالة من الانحراف أصلاً معتبراً للحالة التي تليها . فحين أخذت البدع تنتشر في المجتمع الإسلامي الأول كانت

[1] راجع كتاب حياتي لأحمد أمين صـــ ٦٥

صغيرة جداً من نحو نخل الدقيق والتوسع في بعض المباحات ... ثم جاء جيل أخر، فتوسع في ذلك القليل قليلاً وهكذا ... حتى وصل الأمر إلى الولوج في المحرمات الظاهرة، والناس يتكيفون سلبياً مع ذلك ، وهم يرددون : إننا نعيش في ظروف أصعب من ظروف من سبقنا، والسابقون كانوا يجدون على الخير أعواناً ، ونحن لا نجد ، وأين نحن من السلف وهكذا... "[١] .

خامساً – لا علاقة لقيادة المرأة بالدين :

إن التدين أصل أصيل عند عامة مواطني بلادنا حرسها الله ، لذا فقد سعى دعاة القيادة إلى محاولة تحييد الدين عن هذه القضية ، مدركين أن نجاحهم في ذلك يعد الخطوة المهمة في نجاح دعوتهم هذه ، لذا وجدنا الكثير منهم يقطع بأن قيادة المرأة لا علاقة لها بالدين مطلقا ، والمتأمل في كتاباتهم يلحض أنهم توصلوا إلى قناعتهم هذه بأسلوب منحرف وتحدثوا عنها بطريقة فجة، يقول أحدهم: (وفي القرآن الكريم والسنة الشريفة لا يوجد دليل واحد على تحريم قيادة المرأة للسيارة) [عكاظ ١٤٢٦/٤/٢٠ هـ] .

ويقول آخر: (أستغرب كثيرا مواقف الذين يحاولون ربط قيادة المرأة السيارة بالدين وكأن الإسلام حرم ذلك فيحاولون **تلفيق** المبررات الغير منطقية) [الحياة ١٤٢٦/٤/١٥ هـ] .

يقولون ذلك وهم يعلمون أن من ربط هذا الموضوع بالدين ، وأصدر

[1] راجع من أجل انطلاقة حضارية شاملة د. عبد الكريم بكار صفحة ٨٣ و ٨٤ .

الفتاوى التي قبلها ولاة أمرنا وفقهم الله لكل خير ، هم من علمائنا الراسخين الذين نربأ بهم عن مثل هذه الاتهامات ، بتلفيق المبررات بتحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم سبحانه، بل ونحسبهم ممن أُمرنا بسؤالهم في قول الله جل وعلا : (**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**) [النحل: ٤٣] لذا فإننا ندعو من خالف العلماء وتجرأ على الفتوى أن يتقي الله ، ويرجع إلى العلماء ويستوضح منهم ويناقشهم ، ويبين لهم ما يراه من حقيقة هذه القضية ونحوها بكل تفاصيلها وأبعادها، ويبقى بعد ذلك تنزيل الأحكام الشرعية عليها ومراعاة مقاصد الشريعة فيها وبيان حكمها من اختصاص العلماء احتراماً للتخصص الذي نؤمن به في كافة مناحي حياتنا ، أما التلبيس بعدم تعرض الكتاب والسنة لأمر القيادة ، فجوابه يتمثل في سؤال كل من احتج بذلك : هل نص الكتاب والسنة على كل المحرمات؟ أم أن هناك نصوصاً عامة وقياسا معتبرا وقواعد كلية تبنى عليها كثير من الأحكام؟ فعلى سبيل المثال: هل نص الكتاب والسنة على تحريم المخدرات بجميع أشكالها وأنواعها؟ أم أن عدم النص على حرمتها في الكتاب والسنة يعني حلها وإباحتها؟!! والمتأمل في فتاوى العلماء يجد أن المنع من قيادة المرأة لم يبن على أن القيادة محرمة في ذاتها ، وإنما بني على ما تفضي إليه من المحظورات المتعددة والمفاسد العظيمة ، إعمالا لعدد من القواعد المتفق عليها ، وإخراج القيادة من هذا السياق والنظر إليها من خلال أن الأصل في الأشياء الإباحة فقط ، دون النظر إلى ما تفضي إليه هذه القيادة من المحظورات خطأ ظاهر ، وانحراف بهذه القضية عن مسارها الذي يجب أن تبحث فيه .

سادساً – النساء يقدن الدواب :

يشير عدد من دعاة قيادة المرأة إلى أن المسلمات كن يقدن الدواب التي كانت تمثل أهم وسائل النقل في عصرهن ، ويرون قياس قيادة السيارة على ذلك ، يقول أحدهم (وقد سبق لنساء المسلمين أن قدن الجمال والبغال والحمار والحصن مع الرجال في الطرقات والأسواق وميادين القتال ولم يمنعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقياساً عليه يجوز شرعاً وعرفاً أن تقود المرأة السيارة) جريدة الوطن في ١٨ / ٤ / ١٤٢٦ هـ .

حول هذا المبرر أنبه على أمرين هامين :-

- على الرغم من أن قياس قيادة السيارة على قيادة الدواب أمر قد لا يسلم بصحته ، فإن من الثابت الذي لا ينازع فيه أن علاقة المرأة مع الدواب ليست كما صورها الكاتب ومن سار على نهجه ، إذ من المسلمات أن المرأة **في الأصل** ليست من أهل القتال أو الخيل والفروسية ،يقول الشاعر :-

كتب القتل والقتال علينا   وعلى الغانيات جر الذيول

وأن ركوبها على الدواب قد ارتبط بالهوادج التي تسترها عن الرجال ، والتي يبين تعريفها الاصطلاحي واللغوي أنها مركب من مراكب النساء ،جاء في فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني أن الهودج محمل له قبة تستر بالثياب ونحوه ، يوضع على ظهر البعير يركب

عليه النساء ليكون أستر لهن[1] ، وفي ترتيب القاموس المحيط الهودج مركب للنساء[2] .

ولما كان الأصل استخدام الهوادج في ركوب المرأة على الدواب ، لزم أن تكون القيادة بيد الرجال ، والذي من شواهده قول الرسول صلى الله عليه وسلم (ويحك يا أنجشة ! رويداً سوقك بالقوارير)[3] وكذا قول الشاعر :

لبثن قليلاً في الديار وعوليت   على النجب للبيض الحسان المراكب
إذا ما حدا الحادي المجد تدافعت   بهن المطأيا واستحث النجائب

- إن المنع من قيادة المرأة للسيارة والقول بعدم جوازها يرجع - كما هو ظاهر في فتاوى العلماء - إلى ما تفضي إليه من المفاسد المتعددة ، والتي ذكرت في ثنايا تلك الفتاوى ، كما سيرد بإذن الله تعالى والتي استغنينا بإفرادها هناك عن إيرادها هنا رغبة في الاختصار وتجنباً للتكرار . وعليه فإن إغفال هذا الجانب والاكتفاء بالحديث عن جواز قيادة المرأة للسيارة بناء على أن الأصل في الأشياء الإباحة ، أو ادعاء القياس على قيادة الدواب أو غير ذلك ، دون النظر إلى مآلات هذه القيادة ، وما تفضي إليه ، يعد انحرافاً عن المنهج العلمي الصحيح في بحث هذه المسألة كما أسلفت ، بل إنه مغالطة وتلبيس لا بد من التنبه له والتنبيه عليه . إذ في ذلك تجاهل لسبب المنع كما هو ظاهر في فتاوى العلماء ، إعمالا لعدد من

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني الحديث رقم ٤٧٥٠ المجلد الثاني صفحة ٨٠٧
[2] ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة لـــ الطاهر أحمد الزاوي الجزء الرابع صفحة ٥٤٣
[3] مسلم برقم ٦٠٣٨ كتاب الفضائل ٧١.

القواعد الكلية المعتبرة ، وتحقيقا لمقصد عظيم من مقاصد الشريعة الخالدة ، وهو حفظ العورات وصيانة الأعراض .

سابعاً – رفض الجديد ثم الانسياق وراءه :

يتكرر في حديث دعاة التحرير المزعوم للمرأة الإشارة إلى أن مجتمعنا قبل كثيراً من الأمور التي كان يرفضها لفترات من الزمن ، ثم يرون أن هذا القبول الناتج عن طول المعايشة لأمور كانت مرفوضة في بداياتها مبرر للإقدام على تطبيق كثير مما لا يرضاه المجتمع ، ولم تخلُ كتابات المنادين بقيادة المرأة من الإشارة إلى هذا الأمر ، ومن ذلك قول أحدهم : (الموضوع يحتاج إلى قرار سياسي كما حدث في مشروعات مماثلة ، حيث كان الحديث عنها يدخل في باب الحرام مثل تعليم المرأة والتأمين **والقروض البنكية** ، ولكن بعد إقرارها من الدولة أصبحت مقبولة اجتماعياً ، وهذا سينسحب على الموضوع المطروح) [الشرق الأوسط في ١٤٢٦/٤/١٧هـ] .

ويقول آخر : (في مجتمعنا عايشنا كثيراً مثل هذه القرارات المتأخرة والتي تقاوم قاعدة الاستجابة لما يفرضه الواقع وصرنا نرى ما نرفضه الآن نقبله بعد عشر سنوات) [الرياض ١٤٢٦/٤/٢٧هـ] .

ويقول ثالث : (لكن من عارضوا تعليم المرأة وسماع الراديو ومشاهدة التلفزيون واستعمال الهاتف لم يستوعبوا الدرس بعد) [الجزيرة في ١٤٢٦/٥/٨هـ] .

ومن دون الخوض في مناقشة النماذج التي ذكرت في هذه الكتابات ، والتي

تراوحت بين الحرام الصريح مثل القروض البنكية ، والأمر المشروع مثل تعليم المرأة ، ومدى حقيقة معارضة المجتمع لها وتقبلها ، أكتفي بالإشارة والتنبيه على ما يلي :

- إذا كان هذا الرفض مبنياً على نظرة شرعية معتبرة ، فلا بد من التنبه إلى أن إلف الناس لما كانوا يرفضونه واستمراءهم له ، ومن ثم شيوعه وعدم إنكاره لا يعني بحال تغير حكمه ، وبالتالي فعلى كل مسلم كان وراءه أو أسهم في تحقيقه على أي وجه وبأي جهد أن يستشعر تبعة فعله الذي وإن بدا مع أول خطوة خطاها فيه ، فإن هذه التبعة تكبر وتعظم كلما ازداد شيوعه وإلف الناس له فقد قال المصطفى r : « من دعا إلى هدى ، كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ، ومن دعا إلى ضلالة ، كان له من الإثم مثل آثام من تبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا »[١] .
- مع التسليم بأن كثرة الإمساس تميت الإحساس ، وأن طول المعايشة يقود إلى الإلف ، فإن من المهم التنبه إلى أن هذه ليست قاعدة مطردة لا تشذ ، كما أن المشاركة في التواصي بالخير والتحذير من الشر ، والتواصل مع العلماء وولاة الأمر بكافة السبل المشروعة وإن لم ينتج عنه منع المنكر أو حتى التخفيف منه فإنه قيام بالواجب ، وإبراء للذمة

[1]مسلم رقم ٦٨٠٤

، ووسيلة عظيمة بعد عون الله سبحانه وتوفيقه لعدم الوقوع فيه ، وقد قال سبحانه : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)** [المائدة : ١٠٥] .

– – –

المحور الثاني : زلات القـلـم

أولاً – استقلالية المرأة

ثانياً – الاختلاط

ثالثاً – المساواة

رابعاً – السفور

خامساً – اتهامات

سادساً – السفر

المحور الثاني

زلات القلم

تأبى زلات أقلام عدد من المنادين بقيادة المرأة للسيارة إلا أن تكشف ارتباط هذه المطالبة بدعاوى التحرير المزعوم للمرأة على الطريقة الغربية، التي لا تراعي خلقا ولا دينا. لذا يجب أن لا ينظر إلى هذا الموضوع بمنأى عن دعاوى هذا التحرير المزعوم، بل لا بد من التنبيه إلى أن المطالبة بقيادة المرأة للسيارة ما هي إلا حلقة من حلقاته، وخطوة من خطواته، إذا تحققت لا قدر الله فقد خطا التحرير المزعوم بكل صوره وأشكاله خطوة إلى الأمام، وحتى لا يظن أن هذا الكلام مجرد ادعاء لا يسنده دليل؛ نسوق فيما يأتي نماذج مما ورد في كتابات المطالبين بقيادة المرأة للسيارة، مما يكشف بجلاء هذه العلاقة الوثيقة بينهما، والمخالفات الشرعية المتعددة التي تضمنتها كتابتهم وكذا سعيهم لاتهام مخالفيهم ومصادرة آرائهم. على أني عنونت لهذا المحور بـ"زلات القلم" تغليباً لإحسان الظن وبعداً عن اتهام المقاصد والنوايا، ولعل في هذا البيان دفعاً للتوهم أن هذا المحور يقوم على تتبع الزلات والسقطات.

وقبل أن نستعرض هذه النماذج لابد أن ننبه بل ونؤكد على أن سلامة النية وحسن القصد قد لا تغني عن صاحبها شيئا فالله سبحانه وتعالى لا يقبل من العمل إلا ما وافق الشرع وخلص لوجهه سبحانه، كما أن النية السليمة ليست

التي تصلح العمل السيئ ، وعليه فلا يشفع لمن أفسد في المجتمع أن يتذرع بسلامة مقصده ولا أخال هذا يعذر ولداً له أتلف ماله وأفسد أمره بدعوى حسن مقصده ، لذا فليتنبه لذلك كل من أراد السلامة والنجاة والسعادة في الدنيا والآخرة يقول الله سبحانه ((من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)) النحل

أولاً – استقلالية المرأة :

إن من الركائز التي يقوم عليها التحرير المزعوم للمرأة هدم الأسرة وتقويض بنائها ، من خلال القضاء على القوامة الشرعية ، والدعوة لاستقلالية المرأة بشؤونها ، وعلى الرغم من أن قيادة المرأة للسيارة ليست من مقومات الاستقلالية التي ينشدها أدعياء حقوق المرأة ، والتي تتمثل بشكل أساس فيما أرى في :

- **تحقيق الدخل المادي من خلال الوظيفة .**
- **حصول المرأة على بطاقة إثبات شخصية مستقلة .**

فإن قيادة المرأة للسيارة تعد من الأمور المساندة لتحقيق هذا الاستقلال ، لذا نجد هذا الهدف ظاهراً بشكل واضح في كتابات المنادين بقيادة المرأة للسيارة ، يقول أحدهم في معرض حديثه عن قيادة المرأة : (إلى متى نظل ننظر للمرأة على أنها قاصرة ولا تستطيع إدارة **كل شؤونها وحماية نفسها** بعد أن تأسست في بيوت إسلامية ومدارس دينية ومحيط اجتماعي سليم وهناك ضوابط وأنظمة وقوانين

تطبق على كل الطرفين الرجل و المرأة...) [جريدة المدينة العدد١٥٣٨٠] .

ويقول آخر: (لأن كل هذا الضجيج حول قيادة المرأة ذكوري وليس هناك إلا بضع نساء من عرج على الموضوع وكأنه أمر لا يخصهن إنها وصاية ذكورية على المرأة وقضاياها) [الرياض في ١٤٢٦/٤/٢٧هـ العدد ١٤٣٩٤] .

ويقول ثالث: (إن منع المرأة من قيادة السيارة يشكل دلالة رمزية مهمة على منعها من الاشتراك في قيادة الحياة أو على الأقل **قيادة مصيرها** هي) [الشرق الأوسط ١٤٢٦/٤/١٦هـ] .

ويقول آخر: (إن قيادة المرأة للسيارة أمر حتمي ليس من منطق التحدي ولكن من منطق الأمور الواقعية والمتغيرات العصرية والمتطلبات الاجتماعية لاسيما أن المرأة في بلادنا بلغت مستوى عالياً من العلم والثقافة والحضارة وهي الأقدر على حماية نفسها من كل الشوائب التي قد تتعرض لها....ثم يقول: إلى متى ستظل حقوق المرأة مقيدة بإرادة الرجل خاصة في مجالات بناء الوطن) [المدينة ١٤٢٦/٤/٢٥هـ] .

إن هذه النماذج لا تحتاج إلى تحليل أو تأويل فدلالتها ظاهرة على الدعوة لاستقلال تام للمرأة عن الرجل ، وتمرد كامل على كل مظاهر القوامة الشرعية التي نص عليها الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل في قوله: **(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ)** [النساء: ٣٤].

إن القوامة بعد أن تستقل المرأة بإدارة كل شؤونها ، وتتولى حماية نفسها وقيادة مصيرها - كما هو ظاهر في هذه النماذج - تبقى أثرا بعد عين ، ثم لا

تسأل بعد ذلك عن الأسرة المترابطة المتحابة المستقرة التي تشكل اللبنة الأولى في بناء كل مجتمع وأمة.

بل قد يكون في هذه النماذج تعريضاً بالعصور المفضلة إذ ماذا يعني قول الأول : (بعد أن تأسست في بيوت إسلامية ومدارس دينية ومحيط اجتماعي سليم وضوابط وأنظمة وقوانين تطبق على الطرفين الرجل والمرأة.....) .

وقول الثاني : (لاسيما أن المرأة في بلادنا بلغت مستوى عالياً من العلم والثقافة والحضارة) إذ قد يقول قائل إن هذا يعني أن من نزلت أحكام الإسلام في عهدهن رضي الله عنهن نشأن في بيوت غير إسلامية وبدون تعليم ديني وفي محيط اجتماعي غير سليم مما استلزم أن تكون الأحكام الشرعية خاصة بهن وبعصرهن دون سائر الأزمنة والعصور.

أما ما يتعلق بالضوابط والأنظمة والقوانين التي أشار الكاتب أنها تنطبق على الرجل والمرأة، فلنا أن نتساءل عن ماهية هذه الضوابط والقوانين والنظم التي اهتدى إليها المخلوق الجاهل الضعيف فأغنته عن أحكام العزيز الحكيم العليم؟!

ثانياً – الاختلاط[1]:

إن من التناقض الظاهر في كتابات المتأثرين بما يسمى (تحرير المرأة) موضوع الاختلاط ، ففي الوقت الذي نجدهم يتوسعون في المطالبة بإيجاد أقسام نسائية خاصة للمرأة في الدوائر الحكومية مثلا بحجة عدم اختلاطها بالرجال عند مراجعة هذه الجهات ، نجدهم في المقابل يقرون الاختلاط في بعض المجالات ، بل ويظهرون ما يدل على أسفهم على عدم وجوده في أماكن أخرى .

تأمل هذين النموذجين الذين وردا في ثنايا كتابة المطالبين بقيادة المرأة ودلالتهما الظاهرة على ما سبق الإشارة إليه من عدم إنكار الاختلاط ، بل والتحسر على عدم شيوعه . إذ يقول أحدهم : (ومع بداية التجربة الفعلية لاشتراك المرأة السعودية في نشاط الخدمات الصحية كانت العيون الذكورية تترصد أية أنثى تختال بردائها الأبيض بين ردهات المراكز الصحية ، ربما لتحذير من

---

(١) إن مما يؤسف عليه ويجب التنبيه إليه هنا ما حدث في موضوع الاختلاط في الآونة الأخيرة ، والذي يخشى أن يتطور ليعم جميع مناحي الحياة ، كما حدث في كثير من بلاد المعمورة ، ومن شواهد ذلك والشواهد كثيرة ما يحدث في منتدى جدة الاقتصادي ، وكذا العديد من الندوات التي تطالعنا الصحف بصور المشاركين فيها ، والدعوات الصريحة المطالبة به في عدد من المقالات ، والحديث الصاخب الذي دار في إحدى جلسات عمل منتدى الرياض الاقتصادي الثاني المقام خلال الفترة ٢- ١٤٢٦/١١/٤هـ والتي شن فيها الأستاذ/ يحيى كوشك وفقاً لما نشرت جريدة الرياض بتاريخ ١٤٢٦/١١/٤هـ هجوماً على الجهة المنظمة للمنتدى بسبب الفصل القائم بين الرجال والنساء وعدم إتاحة الفرصة ليكون الجميع في قاعة واحدة كما هو الحال في منتدى جدة الاقتصادي ، مضيفاً كيف نصف أنفسنا بالمتعلمين والمثقفين ونجعل المرأة مفصولة حتى في مناقشة قضاياها ، وتستمر الجريدة في نقل ما حدث في هذه الجلسة إلى أن قالت : وحسم عبد الرحمن الجريسي رئيس غرفة الرياض الجدل الدائر بين المشاركين بعد مداخله له أعلن بعدها عن انتهاء أعمال الجلسة.

سيرتبطون بها مستقبلا بأنها تخالط الرجال وتتشبه بهم!!! ومع الإصرار على تعميم التجربة أتت نتائجها مشابهة لما سبقها من حيث انتصار الإرادة المدركة لتاريخ التجربة وضرورتها سواء اجتماعيا أو اقتصاديا) [الرياض ١ /١٤٢٦/٥هـ].

ويقول آخر: (ويبرر بعضهم لمسألة القيادة بالخوف أن تسيء المرأة استخدامها وكأن الآلاف من الرجال قد أحسنوا استغلالها حين حولوا شوارع مدننا إلى راليات سباق ومنصات تباهي بأحدث السيارات ، وأماكن للتحرش بالفتيات والتعارف بهن في ظل انعدام **البدائل الأخرى الطبيعية للتعارف** ، فجامعاتنا غير مختلطة وكذلك أماكن العمل والحفلات والنوادي ، وحتى مدارس الأطفال ، والمكان الوحيد الذي يلتقي فيه الجنسان هو الحرم المكي ، لم يبق إذا سوى الشوارع) [الوطن ١٤٢٦/٤/٢٥هـ].

وبعد هذين النموذجين الذين أحسب أنه لا يوجد أوضح ولا أصرح منهما في قبول الاختلاط والدعوة إليه ، خاصة ما ذكره الثاني حول عدم وجود وسائل التعارف الطبيعية في ظل مجتمعنا الذي لا يقر الاختلاط ، فهل لنا أن نتساءل عن سر التناقض حول هذا الموضوع وغايته؟!!.

ثالثاً – المساواة:

تعد المساواة المطلقة بين الجنسين من الأهداف الرئيسة التي يسعى لتحقيقها دعاة تحرير المرأة بالمفهوم الغربي ، وعلى الرغم من بطلان هذه الدعوة ، بل واستحالة تحقيقها كما سبق وأن بينت ذلك في كتاب " تأملات في المرأة ودعاوى

التحرير" فقد أشار أحد المطالبين بقيادة المرأة للسيارة إلى الدور المنتظر لهذه القيادة نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين .

فهاهو يقول في معرض حديثه عن قيادة المرأة للسيارة : (وعلى الصعيد الاجتماعي ، فإن هذه الخطوة هي خطوة حقيقية باتجاه تحقيق قدر أكبر من التكافؤ والمساواة بين الجنسين ، وسوف تتيح للمرأة فرصاً أكبر في خدمة أسرتها وأطفالها ، والاعتماد على نفسها ، ومشاركة زوجها في تحمل أعباء ومسؤولية الاهتمام بشؤون العائلة) [الوطن ١٤٢٦/٤/٢٤هـ] .

بل لعل سعيهم لتحقيق هذه المساواة هو ما يدفعهم بالزج بالمرأة في كل ميدان ، بغض النظر عن ما تقضي به أحكام الشريعة ، وتفرضه المصلحة الحقيقية للمرأة والمجتمع ، استمع إلى أحدهم وهو يقول : (في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن مشاركة المرأة في المجالات السياسية والوطنية والاجتماعية ، وحصولها على مقاعد نيابية وشورية وتوزيرها وخلاف ذلك من الفعاليات الأساسية ، نجد أننا الوحيدون ممن لازلنا نتحدث عن أمور جانبية مثل قيادة المرأة للسيارة) [المدينة ١٤٢٦/٤/٢٥هـ] .

ويقول الآخر : (إننا نريد الانتقال إلى مرحلة حقوق المرأة الأخرى مثل مشاركتها في الشؤون السياسية) [المدينة العدد رقم ١٥٣٨٠] .

رابعاً – السفور:

يعد السفور وكشف الوجه من لوازم تحقيق التحرير المزعوم للمرأة ، لذا لم

تخل كتابات هذا التيار من الإشارة إليه ، ولو إشارات بسيطة عابرة ، يقول أحدهم : (لا ونعم لقيادة المرأة للسيارة ، لا ونعم لكشف الوجه ، لا ونعم لصوت المرأة ، هذه حالنا حتى هذه اللحظة تردد بين اللا والنعم. لكن اللا كانت سيدة الموقف قديماً ، ولم تكن اللا تسمح بنعم تجاورها فلنحمد الله على هذا التقدم ، فقد قبلت اللا جوار النعم وستهزم النعم اللا ولو بعد حين) [الوطن ٣٠ / ٤ / ١٤٢٦ هـ].

فهذا الكاتب إذاً يتطلع إلى اليوم الذي تهزم النعم اللا في كشف الوجه وتحقيق السفور ، كما أنه يتطلع إلى أن تهزم النعم اللا في قيادة المرأة للسيارة ، فالأمران سواء والقضية واحدة .

خامساً – اتهامات :

على الرغم من أن أرباب هذا التيار يرددون القول بأنهم يؤمنون بالتعددية الفكرية ، ويحترمون الرأي المخالف ، ويمقتون سياسة الإقصاء ، ويقولون إن الحوار هو الوسيلة المثلى للوصول إلى ما يحقق المصلحة العامة والرقي والاستقرار ، إلا أننا نجد أنهم يخالفون ذلك في كتاباتهم ، التي امتلأت بالتهم وسوء الظن بالمخالفين ، وتسفيه آرائهم بل ووصفها بأنها نوع من الوهم والوسوسة .

يقول أحدهم : (إن المحاذير التي يتشدق بها الذين يقفون ضد طرح هذه التجربة وممارستها في المجتمع السعودي أقرب إلى **الوهم وإلى الوسوسة**) ويمضي في مقاله حتى يقول : (لا بد من تحييد آراء الرفض في مثل هذه المسائل هذه

الجماعة التي **تشدنا إلى الوراء** دائما وتريد من المجتمع أن يتوقف عند قناعتها) [الرياض ١٤٢٦/٤/٢٥هـ] .

ويقول آخر : (من حسن حظي أن وقع رقم جوالي في قائمة التوزيع عند هؤلاء الذين **تخصصوا في ملاحقة المرأة ، وتنغيص حياتها وتأصيل كراهتها واحتقارها**) [الجزيرة ١٤٢٦/٤/٢١هـ] .

ويقول ثالث : (السادة المانعون لكل **حق نسوي** ، ومن يرون أن المرأة ليس لها حق سوى العيش داخل القفص ، هم من حركهم **غبار الزمن** صوب الحاجة ، وهم أنفسهم كانوا يعارضون عملها ، وقبل ذلك تعليمها) [الجزيرة العدد ١١٩٣٣] .

فهل هذا هو أسلوب الحوار الذي ينادون به ؟ وهل هذا هو الاحترام للآخر الذي يزعمون ؟!

ولكن قبل أن نغادر هذه النقطة لابد من الإشارة إلى أنهم لم يفرقوا في اتهاماتهم هذه بين العالم وغيره ، فكل من خالفهم ووقف في وجه مقاصدهم استحق هذه التهم ، ومما يؤكد ذلك ما ورد في كتابة أحدهم وهو يتحدث عن تراجع الشيخ/عائض القرني وفقه الله لرضاه عن رأيه في حكم تغطية وجه المرأة حيث يقول : (ثم عاد الداعية القرني نفسه وتراجع مرة أخرى بعد تصريحات له شخصياً حول كشف المرأة وجهها ، بعد أن تعرض لانتقاد من التيار **الديني المتشدد** أخيراً) [الحياة ١٤٢٦/٤/١٥ هـ] .

إذ لنا أن نتساءل من الذي يمثل هذا التيار الديني المتشدد الذي انتقد الشيخ

عائض كما ذكر الكاتب يا ترى؟

فنجد الجواب في بيان الشيخ عائض القرني المنشور في بعض الصحف والذي جاء فيه (ولهذا فالقول الصواب والذي أعتقده وأراه وأرضاه لبناتي وأخواتي المسلمات ستر الوجه ، وقد عدت إلى كلام أئمة المسلمين وما جمعه شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز في رسالته (تحريم السفور) وما ذكره الشيخ الشنقيطي في (أضواء البيان) وحرره الدكتور بكر أبو زيد في (حراسة الفضيلة) والدكتور محمد إسماعيل المقدم في (عودة الحجاب) **وهو عين الصواب**، وقد خاطبت سماحة المفتي ومعالي وزير الشؤون الإسلامية وفضيلة الدكتور / صالح الفوزان **فرأوا إرجاع** الناس إلى القول الراجح والصحيح في المسألة هو الأولى ، ... الخ) [الرياض ١٤٢٦/٣/١٠هـ] .

إذاً سماحة المفتي حفظه الله وسدده وعدد من كبار علمائنا هم ممثلو التيار الديني المتشدد حسب زعم الكاتب.

سادساً – السفر:

من مظاهر الاستقلال المراد للمرأة حسب دعاوى دعاة تحريرها المزعوم حرية التنقل والسفر بدون مرافقة المحرم أو إذنه ، وعلى الرغم من عدم التصريح بهذا المطلب في كتابات المطالبين بقيادة المرأة إلا أن بعض الكتابات تضمنت ما يشير إليه ، ومن ذلك قول أحدهم : (مع العلم أن المنافحين عن هذا العيب

والعرض قد تجاهلوا بالكامل الأضرار الأخلاقية وليس الاقتصادية من ترك (محارمهم وأعراضهم) مع رجل غريب لا ينتمي إلى هذه البيئة بأي صلة كي يشاطر المرأة مشوارها الذي يتجاوز الساعات ، ويعرف عنها الكثير من خلال هذه الخلوة التي لا أجد لها تصنيفاً) [الجزيرة ١١٩٣٣] .

وقول الآخر : (جدتك كانت تقود ناقتها.. وحين تزوجت برجل لم تستطع البقاء معه.. امتطت ناقتها وقطعت الفيافي قافلة لأهلها متخذة قرارها) [الجزيرة في ١٤٢٦/٤/٢٢هـ ١١٩٣٢] .

إذ لنا أن نتساءل عن ماهية هذه المشاوير التي تتجاوز الساعات وكذا قطع الفيافي التي هي (المفازة التي لا ماء فيها والصحراء الملساء)[1] ومدى دخولها في السفر المنهي عنه شرعاً بلا محرم ، على أن هذا لا يعني جواز سفر المرأة مع السائق بدون محرم ولكن الخطأ لا يعالج بخطأ مثله .

[1] لسان العرب لابن منظور [المجلد السادس صفحة ١٨١]

المحور الثالث: من فتاوى العلماء

أولاً - الفتوى الصادرة عن نخبة من كبار علمائنا المبني عليها تعميم وزارة الداخلية القاضي بمنع النساء من قيادة السيارة

ثانياً - فتوى سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله

ثالثاً- فتوى سماحة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

رابعاً- فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية

المحور الثالث

من فتاوى العلماء

لقد جعل الله تعالى العلماء الربانيين شامة بين الناس ، إليهم يردون ، وعنهم يصدرون ، فهم أوعية العلم ومنابع الخير جعلهم الله تعالى مفاتيح للخير مغاليق للشر ، خصهم الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم بخصائص تفضل على الناس بشريف الرتبة ورفيع المنزلة،فهم ورثة الأنبياء من أممهم ، والذابون عن حياض شريعتهم ، والداعون إلى سلوك سبيلهم .

ولما كان العلماء بهذه المنزلة العالية، والمكانة الرفيعة، كان حرياً بنا أن نعرض عددا من فتاوى علمائنا الأجلاء حول هذا الموضوع ، لنرى كيف أدركوا بسعة علمهم وثاقب نظرهم ونفاذ بصيرتهم ما تنطوي عليه قيادة المرأة للسيارة من المفاسد قبل أن تزل بها أقلام دعاتها آملين أن يكون في ذلك حافزا للالتفاف حولهم ولزوم رأيهم والصدور عنهم ، وردا على من زعم أن علماءنا لا يفقهون الواقع ، ولا يحسنون تقدير مآلات الأمور ، ويبالغون في إعمال القواعد الكلية المعتبرة، كقاعدة سد الذرائع وقاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ، ونحو ذلك من الكلام الذي لا يثبت أمام النظر والتحقيق.

أولاً - الفتوى الصادرة عن نخبة من كبار علمائنا المبني عليها تعميم وزارة الداخلية القاضي بمنع النساء من قيادة السيارة والذي جاء فيه :

"تود وزارة الداخلية أن تعلن لعموم المواطنين والمقيمين أنه بناء على الفتوى

الصادرة بتاريخ ٢٠/٤/١٤١١هـ من كل من سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد والشيخ عبد الرزاق عفيفي نائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وعضو هيئة كبار العلماء وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبدالرحمن بن غديان عضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وعضو هيئة كبار العلماء وفضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة وعضو هيئة كبار العلماء. بعدم جواز قيادة النساء للسيارات، ووجوب معاقبة من يقوم منهن بذلك بالعقوبة المناسبة التي يتحقق بها الزجر والمحافظة على الحرم ومنع بوادر الشر ، لما ورد من **أدلة شرعية توجب** منع أسباب ابتذال المرأة وتعريضها للفتنة .
ونظراً إلى أن قيادة المرأة للسيارة يتنافى مع السلوك الإسلامي القويم الذي يتمتع به المواطن السعودي الغيور على محارمه. فإن وزارة الداخلية توضح للعموم تأكيد منع جميع النساء من قيادة السيارات في المملكة العربية السعودية منعا باتا، ومن يخالف هذا المنع سوف يطبق بحقه العقاب الرادع ، والله الهادي إلى سواء السبيل"[١]

ثانياً - فتوى سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله :

قال رحمه الله : (فقد كثرت الأسئلة عن حكم (قيادة المرأة للسيارة).

(١) جريدة عكاظ العدد ٨٨٨٤ .

والجواب: لاشك أن ذلك لا يجوز لأن قيادتها للسيارة تؤدي إلى مفاسد كثيرة وعواقب وخيمة منها: الخلوة المحرمة بالمرأة، ومنها السفور، ومنها الاختلاط بالرجال دون حذر، ومنها ارتكاب المحظور الذي من أجله حرمت هذه الأمور، والشارع المطهر منع الوسائل المؤدية إلى الحرام واعتبرها محرمة.

وقد أمر الله جل وعلا نساء النبي صلّى الله عليه وسلّم، ونساء المؤمنين بالاستقرار في البيوت والحجاب، وتجنب إظهار الزينة لغير محارمهن لما يؤدي إليه ذلك كله من الإباحية التي تقضي على المجتمع.

قال تعالى: **﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾** [الأحزاب: ٣٣].

وقال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ﴾** [الأحزاب: ٥٩].

وقال تعالى: **﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** [النور: ٣١].

وقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: **(ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما)**، فالشرع المطهر منع جميع الأسباب المؤدية إلى الرذيلة ، بما في ذلك رمي المحصنات الغافلات بالفاحشة وجعل عقوبته من أشد العقوبات صيانة ، للمجتمع من نشر أسباب الرذيلة وقيادة المرأة من الأسباب المؤدية إلى ذلك وهذا لا يخفى ولكن **الجهل بالأحكام الشرعية وبالعواقب السيئة** التي يفضي إليها التساهل بالوسائل المفضية إلى المنكرات ، مع ما يبتلى به الكثير من مرضى القلوب ، ومحبة الإباحية والتمتع بالنظر إلى الأجنبيات كل هذا يسبب الخوض في هذا الأمر وأشباهه **بغير علم** ، وبغير مبالاة بما وراء ذلك من الأخطار، وقال تعالى: **(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)** [الأعراف: ٣٣].

وقال سبحانه: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّبًا وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ❖ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ)** [البقرة: ١٦٨- ١٦٩].

وقال صلّى الله عليه وسلّم: **(ما تركت فتنة أضر على الرجال من النساء)** وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: كان الناس يسألون رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاء الله بهذا الخير فهل بعده من شر؟ قال: **(نعم)**، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: **(نعم وفيه دخن)** قلت: وما دخنه؟ قال: **(قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر)**، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟

قال: **(نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليه قذفوه فيها)**، قلت: يا رسول الله، صفهم لنا؟ قال: **(هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا)**، قلت: ما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: **(تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)**. قلت: فإن لم يكن لهم إمام ولا جماعة؟! قال: **(فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك)** متفق عليه.

وإني أدعو كل مسلم أن يتقي الله في قوله وعمله وأن يحذر الفتن والداعين إليها وأن يبتعد عن كل ما يسخط الله جل وعلا أو يفضي إلى ذلك وأن يحذر كل الحذر أن يكون من هؤلاء الداعين الذين أخبر عنهم النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في هذا الحديث الشريف.

وقانا الله شر الفتن وأهلها وحفظ لهذه الأمة دينها وكفاها شر دعاة السوء ووفق كتاب صحفنا وسائر المسلمين لما فيه رضاه وصلاح أمر المسلمين ونجاتهم في الدنيا والآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين"[1].

ثالثاً- فتوى سماحة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

لقد سئل رحمه الله بما يلي: ((أرجو توضيح حكم (قيادة المرأة للسيارة) وما رأيكم بالقول أن قيادة المرأة للسيارة أخف ضرراً من ركوبها مع السائق الأجنبي؟ الجواب على هذا السؤال ينبني على قاعدتين مشهورتين بين علماء المسلمين: القاعدة الأولى: أن ما أفضى إلى المحرم فهو محرم. القاعدة الثانية: أن درء المفاسد —

(١) قيادة المرأة للسيارة بين الحق والباطل ذيب بن سعد آل حميدان الغامدي ص١١٨ .

إذا كانت مكافئة للمصالح أو أعظم – مقدم على جلب المصالح. فدليل القاعدة الأولى قوله تعالى: { وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ } [الأنعام: ١٠٨].

فنهى الله عن سب آلهة المشركين مع أنها مصلحة ؛ لأنه يفضي إلى سب الله تعالى.

ودليل القاعدة الثانية قوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا } [البقرة: ٢١٩].

وقد حرم الله الخمر والميسر مع ما فيهما من المنافع درأ للمفاسد الحاصلة بتناولها.

وبناء على هاتين القاعدتين يتبين حكم قيادة المرأة للسيارة فإن قيادة المرأة للسيارة تتضمن مفاسد كثيرة.

فمن مفاسدها:

نزع الحجاب، لأن قيادة السيارة سيكون بها كشف الوجه الذي هو محل الفتنة، ومحط أنظار الرجال، ولا تعتبر المرأة جميلة أو قبيحة على الإطلاق إلا بوجهها، أي: أنها إذا قيل لها جميلة أو قبيحة لم ينصرف الذهن إلا إلى الوجه، وإذا قصد غيره فلابد من التقييد، فيقال: جميلة الشعر، جميلة القدمين، وبهذا عرف أن الوجه مدار القصد.

وربما يقول قائل: إنه يمكن أن تقود المرأة السيارة بدون نزع الحجاب بأن تتلثم المرأة وتلبس في عينيها نظارتين سوداوين.

والجواب عن ذلك: أن يقال: هذا **خلاف الواقع** من عاشقات قيادة السيارة، واسألوا من **شاهدهن في البلاد الأخرى**، وعلى فرض أنه يمكن تطبيقه في **ابتداء** الأمر، **فلن يدوم طويلاً**؛ بل سيتحول في المدى القريب إلى ما عليه النساء في البلاد الأخرى كما هي سنة التطور المتدهور في أمور بدأت هينة مقبولة بعض الشيء، ثم تدهورت إلى محاذير مرفوضة!

ومن مفاسد قيادة المرأة للسيارة: نزع الحياء منها، والحياء من الإيمان، كما صح ذلك عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، والحياء هو الخلق الكريم الذي تقتضيه طبيعة المرأة، وتحتمي به من التعرض للفتنة، ولهذا كانت مضرباً للمثل فيه، فيقال: (أحيا من العذراء في خدرها)، وإذا نزع الحياء من المرأة فلا تسأل عنها؟!

ومن مفاسدها: أنه سبب لكثرة **خروج** المرأة من البيت ((والبيت خير لها)) كما قال ذلك أعلم الخلق بالخلق محمد رسول الله؛ لأن عاشقي القيادة يرون فيها متعة، ولهذا تجدهم يتجولون في سياراتهم هنا وهناك بدون حاجة؟ لما يحصل من المتعة بالقيادة.

ومن مفاسدها: أن المرأة تكون طليقة تذهب إلى ما شاءت ومتى شاءت، وحيث شاءت إلى ما شاءت من أي غرض تريده، لأنها وحدها في سيارتها، متى شاءت في أي ساعة من ليل أو نهار، وربما تبقى إلى ساعة متأخرة من الليل، وإذا كان الناس يعانون من هذا في بعض الشباب فما بالك بالشابات حيث شاءت يميناً وشمالاً في عرض البلد وطوله، وربما خارجه أيضاً؟

ومن مفاسد قيادة المرأة للسيارة: أنها سبب **لتمرد** المرأة على أهلها وزوجها،

فلأدنى سبب يثيرها تخرج منه وتذهب في سيارتها إلى حيث ترى أنها تروح عن نفسها فيه، كما يحصل ذلك من بعض الشباب، وهو أقوى تحملاً من المرأة.

ومن مفاسدها: أنها سبب للفتنة في مواقف عديدة.

❖ في الوقوف عند إشارات الطريق.

❖ في الوقوف عند محطات البنزين.

❖ في الوقوف عند نقطة التفتيش.

❖ في الوقوف عند رجال المرور عند التحقيق في مخالفة، أو حادث.

❖ في الوقوف عند ملء إطار السيارة بالهواء (البنشر).

❖ في الوقوف عند خلل يقع في السيارة أثناء الطريق فتحتاج المرأة إلى إسعافها، فما تكون حالتها حينئذٍ؟ ربما تصادف رجلاً سافلاً يساومها على عرضها في تخليصها من محنتها لا سيما إذا عظمت حاجتها حتى بلغت حد الضرورة.

ومن مفاسد قيادة المرأة للسيارة: كثرة الحوادث؛ لأن المرأة بمقتضى طبيعتها أقل من الرجل حزماً، وأقل نظراً، وأعجز قدرة، فإذا داهمها الخطر عجزت عن التصرف.

ومن مفاسدها: أنها سبب للإرهاق في النفقة، فإن المرأة – بطبيعتها – تحب أن تكمل نفسها مما يتعلق بها من لباس وغيره، ألا ترى إلى تعلقها بالأزياء كلما ظهر زي رمت بما عندها وبادرت إلى الجديد وإن كان أسوأ مما عندها، ألا ترى إلى غرفتها ماذا تعلق على جدرانها من الزخرفة، ألا ترى إلى (ماصتها) (أي طاولتها؟) وإلى غيرها من أدوات حاجاتها؟ وعلى قياس ذلك – بل لعله أولى منه – السيارة

التي تقودها فكلما ظهر (موديل) جديد فسوف تترك الأول إلى هذا الجديد.

وأما قول السائل: وما رأيكم بالقول: إن قيادة المرأة للسيارة أخف ضرراً من ركوبها مع السائق الأجنبي؟

فالذي أرى أن كل واحد منهما فيه ضرر، وأحدهما أضر من الثاني من وجه، ولكن ليس هناك ضرورة توجب ارتكاب أحدهما.

واعلم أنني قد بسطت القول في هذا الجواب لما حصل من المعمعة والضجة حول قيادة المرأة للسيارة، **والضغط المكثف على المجتمع السعودي المحافظ على دينه ليستمرئ قيادة المرأة للسيارة.**

وهذا ليس بعجيب لو وقع من عدو متربص بهذا البلد الذي هو آخر معقل للإسلام يريد أعداء الإسلام أن يقضوا عليه، ولكن هذا من أعجب العجب إذا وقع من قوم من وطننا ومن أبناء جلدتنا يتكلمون بألسنتنا، ويستظلون برايتنا قوم انبهروا بما عليه دول الكفر من تقدم مادي دنيوي فأعجبوا بما هم عليه من أخلاق تحرروا بها من قيود الفضيلة إلى قيود الرذيلة!

وصار كما قال ابن القيم في نونيته:

هربوا من الرق الذي خلقوا له وبلوا برق النفس والشيطان

وظن هؤلاء أن دول الكفر وصلوا إلى ما وصلوا إليه من تقدم مادي بسبب تحررهم هذا التحرر، وما ذلك إلا **لجهلهم أو جهل الكثير منهم بأحكام الشريعة وأدلتها الأثرية والنظرية، وما تنطوي عليه من حكم وأسرار** تتضمن مصالح الخلق في معاشهم ومعادهم، ودفع المفاسد!

فنسأل الله تعالى لنا ولهم الهداية والتوفيق في الدنيا والآخرة))[١].

رابعاً- فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية:

لقد أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بتاريخ (٢٥/١/١٤٢٠هـ) بما يلي:

بيان من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء حول ما نشر في الصحف عن المرأة.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فمما لا يخفى على كل مسلم بصير بدينه ما تعيشه المرأة المسلمة تحت ظل الإسلام – وفي هذه البلاد خصوصاً – من كرامة وحشمة، وعمل لائق بها، ونيل لحقوقها الشرعية التي أوجبها الله لها، خلافاً لما كانت تعيشه في الجاهلية، وتعيشه الآن في بعض المجتمعات المخالفة لآداب الإسلام من تسيب وضياع وظلم، وهذه نعمة نشكر الله عليها، ويجب علينا الحفاظ عليها.

إلا أن هناك فئة من الناس ممن تلوثت ثقافتهم بأفكار الغرب، لا يرضيهم هذا الوضع المشرف الذي تعيشه المرأة في بلادنا: من حياء وستر وصيانة، ويريدون أن تكون **مثل المرأة في البلاد الكافرة والبلاد العلمانية**، فصاروا يكتبون في الصحف

(١) المرجع السابق ص١٢٣ .

ويطالبون باسم المرأة بأشياء تتلخص في:

١ - **هتك الحجاب** الذي أمر الله به في قوله: **{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ }** [الأحزاب: ٥٩].

وبقوله تعالى: **{ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ }** [الأحزاب: ٥٣].

وبقوله تعالى: **{ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }** [النور: ٣١].

وقول عائشة رضي الله عنها في قصة تخلفها عن الركب، ومرور صفوان بن المعطل رضي الله عنه عليها، **وتخميرها لوجهها** لما أحست به، قالت: "وكان رآني قبل الحجاب".

وقولها: (كنا مع النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ونحن محرمات، فإذا مر بنا الرجال سدلت إحدانا خمارها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه) إلى غير ذلك مما يدل على وجوب الحجاب على المرأة المسلمة من الكتاب والسنة، ويريد هؤلاء منها أن

تخالف كتاب ربها وسنة نبيه، وتصبح سافرة يتمتع بالنظر إليها كل طامع، وكل من في قلبه مرض.

٢ - ويطالبون بأن تمكن المرأة **من قيادة السيارة** رغم ما يترتب على ذلك من مفاسد، وما يعرضها له من مخاطر لا تخفى على ذي بصيرة.

٣ - ويطالبون بتصوير وجه المرأة، ووضع صورتها **في بطاقة خاصة** بها تتداولها الأيدي، ويطمع فيها كل من في قلبه مرض، ولاشك أن ذلك وسيلة إلى كشف الحجاب.

٤ - ويطالبون **باختلاط المرأة والرجال**، وأن تتولى الأعمال التي هي من اختصاص الرجال، وأن تترك عملها اللائق بها والملائم مع فطرتها وحشمتها، ويزعمون أن في اقتصارها على العمل اللائق بها تعطيلاً لها.

ولاشك أن ذلك خلاف الواقع، فإن توليتها عملاً لا يليق بها هو تعطيلها في الحقيقة، وهذا خلاف ما جاءت به الشريعة من منع الاختلاط بين الرجال والنساء، ومنع خلوة المرأة بالرجل الذي لا تحل له، **ومنع** سفر المرأة بدون محرم لما يترتب على هذه الأمور من المحاذير التي لا تحمد عقباها!

ولقد منع الإسلام من الاختلاط بين الرجال والنساء، حتى في مواطن العبادة، فجعل موقف النساء في الصلاة خلف الرجال، ورغب في صلاة المرأة في بيتها فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: ((لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن)).

كل ذلك من أجل المحافظة على كرامة المرأة، وإبعادها عن أسباب الفتنة.

فالواجب على المسلمين أن يحافظوا على كرامة نسائهم، وأن لا يلتفتوا إلى تلك

الدعايات المضللة، **وأن يعتبروا بما وصلت إليه المرأة في المجتمعات التي قبلت مثل تلك الدعايات** وانخدعت بها من عواقب وخيمة، **فالسعيد** من وعظ بغيره. كما يجب على ولاة الأمور في هذه البلاد أن يأخذوا على أيدي هؤلاء السفهاء، ويمنعوا من نشر أفكارهم السيئة حماية للمجتمع من آثارهم السيئة وعواقبها الوخيمة.

فقد قال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: ((ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء))، وقال عليه الصلاة والسلام: ((واستوصوا بالنساء خيراً))، ومن الخير لهن المحافظة على كرامتهن وعفتهن وإبعادهن عن أسباب الفتنة. وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء[1].

نائب الرئيس	الرئيس
عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

عضو	عضو	عضو
عبد الله الغديان	بكر أبو زيد	صالح الفوزان

(١) المرجع السابق ص١٣٢.

الخاتمــة

إن من المفارقات أن تتكررالمطالبة بقيادة المرأة ويتواصل الطرح حولها رغم ما اتضح لنا فيما سبق من الحقائق التي تكتنف هذه الدعوة والتي منها :

- **إن الدعاوى والحجج التي تقوم عليها هذه المطالب تفتقد إلى الموضوعية والمصداقية ، وتعتمد على الإثارة والمبالغة .**
- **ارتباط الدعوة إلى قيادة المرأة للسيارة بدعاوى التحريرالمزعوم للمرأة ، المتأثر بالنهج الغربي ، رغم ما في ذلك من مخالفات شرعية وعقلية .**
- **مخالفة هذه الدعوة للفتاوى الشرعية الصادرة من كبار العلماء.**
- **معارضتها للتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية .**
- **ما يترتب على قيادة المرأة من مفاسد كثيرة على المرأة خصوصا والمجتمع عموما ، والتي انكشف شيء منها في كتابات المنادين بالقيادة ، وكذا فتاوى العلماء حولها .**
- **إن سبل تلبية حاجة المرأة للسيارة والتنقل أوسع من أن تحصر في السائق الأجنبي أو قيادتها بنفسها .**

إلا أن استمرار هذا الطرح رغم هذه الحقائق البينة يكشف لنا صورة من صور الصراع بين الحق والباطل ، لذا فمن المهم التنبه إلى أن استمرار الدعوة إلى الباطل أو ظهوره أحياناً لا يغير من كونه باطلاً تجب مجافاته والتحذير منه ، ولا يمكن قبوله تحت أي ذريعة ، مثل الخضوع للواقع ومجاراته، بل لابد أن نعلم أن الباطل مهما

علا شأنه وكثر دعاته إلى زوال لا محالة، إذ لا يبقى على توالي العصور والأزمان إلا الحق، أما الباطل فإنه (**زهوقاً**) كما أخبر عنه الرب جل وعلا، بل أنه الزبد الذي يذهب جفاءً، وأما الحق فهو الذي ينفع الناس ويمكث في الأرض.

فإذا كان الحال كذلك، كان لنا أن نحذر من التشاؤم والقنوط واليأس، وإن رأينا للباطل صولة وجولة ، فمن قال هلك الناس فهو أهلكهم، كما أخبر بذلك الحبيب صلَّى الله عليه وسلَّم، إذ مع التشاؤم واليأس يحبط المجتمع ، وتتوقف جهود الإصلاح والمدافعة التي حمى الله سبحانه بها الأرض من الفساد.

أخي القارئ، أختي القارئة، هذا جهد العبد الفقير إلى عفو ربه ، الذي أتمنى أن أكون قد وفقت من خلاله إلى بيان طرف من حقيقة هذه القضية وأبعادها ومآلاتها، خاصة لكل من تتساءل: لماذا لا تقود السيارة؟!. فما كان فيه من الحق فمن الله وحده لا شريك له، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وما كان فيه من قصور وخطأ فمن نفسي والشيطان، فأستغفر الله وأتوب إليه، وكم يسعدني تواصلك ناقداً ومصوباً ومسدداً، فالرجوع للحق خير من التمادي في الباطل.

أخيراً لا يسعني بعد شكر الله وحده والثناء عليه وسؤاله أن ينفع بهذا الجهد، إلا أن أشكر كل من آزره، وساهم فيه، سائلاً المولى جل وعلا أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم يوم يلقونه، وأخص بالشكر هنا فضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد السدحان الذي رعى هذا الجهد وأثراه وسدده فله مني خالص الشكر وجميل العرفان ومن الله سبحانه وتعالى الدرجات العلا في الدنيا والآخرة، كما أدعو الجميع للمشاركة في جهود المدافعة، فالتعاون على البر والتقوى مما أمر الله

سبحانه وتعالى به ، كما أن حماية المجتمع مسؤولية مشتركة لكافة أفراده .

وقبل أن نختم الحديث حول هذا الموضوع نكرر ما سبق أن ذكرنا من دعوة سماحة الوالد الشيخ / عبدالعزيز بن باز رحمه الله تعالى عموم المسلمين لتقوى الله حيث يقول : (وإني أدعو كل مسلم أن يتقي الله في قوله وعمله ، وأن يحذر الفتن والداعين إليها وأن يبتعد عن كل ما يسخط الله جل وعلا أو يفضي إلى ذلك ، وأن يحذر كل الحذر أن يكون من هؤلاء الداعين الذين أخبر عنهم النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في هذا الحديث الشريف.

وقانا الله شر الفتن وأهلها وحفظ لهذه الأمة دينها وكفاها شر دعاة السوء ، ووفق كتاب صحفنا وسائر المسلمين لما فيه رضاه وصلاح أمر المسلمين ونجاتهم في الدنيا والآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه) .

ختاماً أسأل الله سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يعز الإسلام والمسلمين وأن يحفظ لنا ديننا وأعراضنا وأمننا وإيماننا وأن يوفق ولاة أمرنا وكافة مسؤلينا إلى ما فيه صلاح العباد والبلاد وأن يجعلهم مفاتيح للخير مغاليق للشر وأن يجعلنا حكاما ومحكومين متعاونين على البر والتقوى كما أسأله سبحانه أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه موافقة لشرعه إنه سبحانه سميع قريب مجيب .

والله أعلى وأعلم ، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد

حرر بقلم / سالم بن عبد العزيز السالم

عام ١٤٢٨هـ

alsalim23@hotmail.com

الفهرس